

عقد مؤتمر خاص بالتنمية حُدّد تاريخه بالثامن من تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٦، ووصفته مصادر صحافية في القدس بـ «مؤتمر التبرع». وتمهيداً لعقده تحركت عمان في اتجاهين:

١ - محلياً (على صعيد الضفة): عملت البلديات، وجمعيات التسويق الزراعية، ومؤسسات اقتصادية أخرى فيها، وبناء على طلبات خاصة من الحكومة الأردنية، على اعداد مشاريع تطويرية واسعة، لعرضها على المشاركين في المؤتمر (الشعب، القدس، ١٩٨٦/١٠/١١؛ نقلاً عن عل همشمار، ١٩٨٦/١٠/١٠).

٢ - عربياً ودولياً: ان قامت الحكومة الأردنية بجهود دبلوماسية واسعة لدى دول الخليج العربي، وبلدان أوروبا الغربية، لتجنيد الاموال اللازمة للخطة ولدعم المؤتمر (المصدر نفسه). غير أن عمان تلقت رداً سلبياً، غير مباشر، من قبل دول السوق الأوروبية المشتركة، التي قررت، عشية المؤتمر، بصورة مبدئية، الاعتراف بالضفة الغربية وقطاع غزة كياناً اقتصادياً مستقلاً، وغير متعلق بأي من اسرائيل او الاردن. وسيبرز هذا الاعتراف، من خلال تخصيص مبلغ اربعة ملايين دولار لمساعدة هذه المناطق، بحيث تقدم هذه المبالغ، مباشرة، من طريق قنصليات دول السوق المشتركة، في شرق القدس، وليس من خلال الخطة الخمسية الأردنية للتنمية. وعلم ان هذه الدول ستتابع ترتيبات خاصة تتعلق بالجمارك، بحيث لا تكون هذه الترتيبات على علاقة بترتيبات الجمارك مع اسرائيل، او مع الجمارك الأردنية. وذكرت مصادر صحافية غربية ان هذا القرار سيتخذ قريباً، وستتم المصادقة عليه من قبل المؤسسات التابعة لدول السوق المشتركة.

مصادر صحافية اسرائيلية اعتبرت هذا القرار (في حال اتخاذه، والمصادقة عليه رسمياً) «ضربة قوية للجهود الأردنية في الضفة الغربية، خصوصاً، وأن [الاعلان عن] هذا القرار جاء عشية انعقاد المؤتمر» (الشعب، ١٩٨٦/١٠/٢٨). ويذكر ان رئيس الحكومة الأردنية، زيد الرفاعي، قام بزيارة

خاصة الى دول أوروبا الغربية للتباحث في مسألة دعم الخطة الخمسية. وفي المقابل، كان رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، ياسر عرفات، اجتمع، قبل شهرين قليلة، مع ممثل عن دول السوق الأوروبية المشتركة، هو كلود شيسون. وفي نهاية الامر، تبنت دول السوق موقف م.ت.ف. بخصوص دعم المناطق المحتلة (المصدر نفسه).

وفي الثامن من تشرين الثاني (نوفمبر)، عقد مؤتمر التنمية الاردني في عمان، تحت شعار «نحو توثيق التعاون الاقليمي والدولي». واستمر المؤتمر ثلاثة ايام شارك فيه وزراء التخطيط في الدول العربية، وممثلون عن أجهزة التعاون الخارجي والتنمية في عدد من الدول الآسيوية، والاوروبية، والاميركية، وكذلك ممثلون عن عدد من المنظمات الدولية (الشرق الاوسط، ١٩٨٦/١١/١١).

وافتح الملك حسين المؤتمر بخطاب دعا فيه «الاشقاء العرب، ومحبي السلام، والمدافعين عن حقوق الانسان، في شتى بقاع العالم، الى المشاركة في البرنامج التنموي للضفة والقطاع المحتلين» (المصدر نفسه، ١٩٨٦/١١/٩). وقال الملك: «ان الاردن ادرك، منذ بداية الاحتلال، وبحكم التصاقه العضوي بالضفة الغربية وقطاع غزة، عظم الخطر، وضرورة الحركة لمقابلة الضرر وتجنبه؛ فانتهج سياسات الدعم وتقديم المعونة للأجهزة المدنية العربية هناك، والتي تعمل في مجال الخدمات الأساسية، من صحة وتعليم، وابقى الجسور مفتوحة لتكون متنفساً اقتصادياً واجتماعياً لأهلنا هناك» (المصدر نفسه). وأشار الملك الى ان خطة التنمية الأردنية «تعتبر امتداداً طبيعياً لسياستنا في دعم الأهل، وتبنيهم على أرضهم». و«ان أحد اركان استراتيجية الاردن الاقتصادية، هو الايمان بالتكامل الاقتصادي العربي، وان اية تنمية اقتصادية، او اجتماعية، في اي بلد عربي، تعد ناقصة، ما لم ترفدها عناصر أخرى من بلدان عربية ثانية» (المصدر نفسه). بعد يومين من المناقشات، تبلورت لدى